

نشرة صندوق النقد الدولي



تنبؤات الاقتصاد العالمي

ضعف التعافي العالمي يرجع إلى مستوى التقدم في أوروبا والولايات المتحدة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٦ يوليو ٢٠١٢

مصنع في مدينة أورلاني الرومانية. تنبؤات الصندوق التي تشير إلى تباطؤ النمو بدرجة طفيفة وحسب تعتمد على إجراءات السياسة المتخذة في أوروبا (الصورة: (Mihailescu/AFP)

- الصندوق يجري تخفيضا طفيفا في تنبؤاته للنمو في العامين الحالي والقادم
- زادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في الربع الثاني من العام
- عمليات التصحيح المالي تسير وفق التوقعات

قال صندوق النقد الدولي في تقريره الدوري عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي إن هناك بوادر تشير إلى زيادة ضعف التعافي العالمي البطيء بالفعل، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى استمرار المشكلات المالية في أوروبا وبطء النمو في الاقتصادات الصاعدة مقارنة بالمستوى المتوقع.

وقد نشر الصندوق تقريرين آخرين في ١٦ يوليو الجاري. وقال في مستجدات **تقرير الاستقرار المالي العالمي** (GFSR) إن المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي زادت في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ بسبب استمرار بطء التعافي العالمي والمخاوف المتعلقة بجودة الأصول المصرفية في أوروبا. ومن ناحية أخرى، قال الصندوق في تقريره التحديثي الذي يحمل عنوان **الراصد المالي** إن التصحيح المالي يسير على النحو المتوقع في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.

ويتوقع الصندوق في آخر عدد من مستجدات **آفاق الاقتصاد العالمي** أن يحقق الاقتصاد نموا بمعدل ٣,٥% في هذا العام، بانخفاض قدره ٠,١ نقطة مئوية عن تنبؤات إيريل الماضي، و ٣,٩% في عام ٢٠١٣، بانخفاض قدره ٠,٢ نقطة مئوية (انظر الجدول).

المخاطر على التعافي الاقتصادي

قال السيد أوليفيه بلانشار، كبير الاقتصاديين ومدير إدارة البحوث التي تتولى إعداد "آفاق الاقتصاد العالمي" بالصندوق إن "زيادة مخاطر التطورات السلبية أكثر مدعاة للقلق من هذه التعديلات على التنبؤات الأساسية".

وأكد الصندوق أن هناك ثلاثة افتراضات مهمة وراء التراجع الطفيف نسبيا الذي طرأ على توقعاته الأساسية لآفاق الاقتصاد العالمي:

- أن إجراءات السياسة المعنية بالأوضاع المالية فيما يسمى ببلدان منطقة اليورو الهامشية، والتي تتضمن اليونان وإسبانيا، ستكون كافية لتخفيف شدتها بالتدريج حتى نهاية عام ٢٠١٣؛
- أنه لن يحدث تشديد حاد لسياسة المالية العامة الأمريكية في عام ٢٠١٣؛
- أن الخطوات المتخذة في بعض الأسواق الصاعدة الكبرى ستكتسب فعالية في تنشيط النمو.

وقال صندوق النقد الدولي إن أكبر المخاطر الآتية على التعافي العالمي هو أن يؤدي تأخير إجراءات السياسة أو عدم كفايتها إلى زيادة تصاعد الأزمة في منطقة اليورو. وفي هذا الصدد، قال السيد بلانشار: "الأمر ببساطة هو أن بلدان الهامش في منطقة اليورو يجب أن تتجح". وأشار التقرير إلى الاتفاقات التي تمت في قمة منطقة اليورو في ٢٨ يونيو الماضي باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح. وأضاف أن إجراءات القمة سوف تساعد على فك "الروابط السلبية بين الكيانات السيادية والبنوك وإقامة اتحاد مصرفي". لكن التدهور الذي حدث مؤخرا في أسواق سندات الدين السيادية يوضح أن تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب، إلى جانب مواصلة التقدم نحو الاتحاد المصرفي والمالي، يجب أن يكون من الأولويات.

وأشار تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أيضا إلى إمكانية تعطل النمو في الولايات المتحدة بسبب التشدد المالي المفرط الناجم عن وصول الجهود السياسية إلى طريق مسدود. "ففي السيناريو المتطرف، إذا أخفق صناع السياسات في التوصل إلى توافق في الآراء حول تمديد بعض التخفيضات الضريبية المؤقتة والتراجع عن تخفيضات الإنفاق التلقائية العميقة،" يمكن أن يواجه الاقتصاد الأمريكي هبوطا حادا بأكثر من ٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع الذي يسمى "المنحدر المالي" إلى هبوط حاد في نمو الولايات المتحدة، مما يسبب "تداعيات كبيرة في بقية أنحاء العالم". وبالإضافة إلى ذلك، ما لم تتخذ الولايات المتحدة إجراء عاجلا لرفع الحد الأقصى للدين الفيدرالي، سوف تزداد مخاطر الاضطرابات في الأسواق المالية وفقدان ثقة المستهلكين والأعمال.

وقد تباطأ النمو في عدد من الاقتصادات الصاعدة الكبرى، وخاصة البرازيل والصين والهند، من جراء ضعف البيئة الخارجية والتباطؤ الحاد في الطلب المحلي في مواجهة قيود الطاقة الإنتاجية وتشديد السياسات. غير أن الأسواق الصاعدة نجحت في تجاوز الأزمة على وجه العموم.

وعلى عكس الاتجاهات العامة في بقية أنحاء العالم، كان النمو أقوى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث واستمرت أكبر البلدان المصدرة للنفط في دعم إنتاجها النفطي ودفع الطلب المحلي، بينما بدأ تعافي النشاط الاقتصادي في ليبيا بعد اضطرابات عام ٢٠١١. أما إفريقيا جنوب الصحراء، التي كانت معزولة عن الصدمات المالية الخارجية، فمن المتوقع أن تشهد نموا قويا نسبيا في ٢٠١٢-٢٠١٣.

المخاطر المالية تتصاعد

وذكر الصندوق في آخر تقرير عن المستجدات العالمية أن المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي تصاعدت منذ صدور عدد إبريل من "تقرير الاستقرار المالي العالمي"، إذ يظل التعافي العالمي محفوفًا بالتحديات والمخاوف بشأن جودة الأصول المصرفية في أوروبا تشوب الأسواق المالية. ويفيد التقرير بأن كثيرا من القضايا التي حددها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي باعتبارها خطرا على النمو العالمي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي وتعمل على إضعاف ثقة الأسواق المالية.

وأشار الصندوق في مستجدات "تقرير الاستقرار المالي العالمي" أن اتفاق مؤتمر القمة على إقامة اتحاد مصرفي على مستوى أوروبا سوف يساعد على فك الروابط السلبية بين الحكومات والبنوك. وقال إن قرار إنشاء جهاز موحد للرقابة المصرفية إلى جانب ضخ رأس المال بشكل مباشر في البنوك من صندوق الإنقاذ الأوروبي، والذي يعرف باسم "آلية الاستقرار الأوروبي"، كلها خطوات مهمة نحو معالجة الأزمة الآنية، ولكن الوضع يتطلب عمل المزيد.

وقال السيد هوزيه فينيلاز، المستشار المالي ورئيس قسم الأسواق النقدية والرأسمالية التي أعدت تقرير الاستقرار المالي العالمي إن "الإجراءات التي اتخذها القادة الأوروبيون تمثل خطوة مهمة نحو ترسيخ دعائم الاتحاد النقدي في أوروبا".

وأشار الصندوق إلى ضرورة أن يتخذ صناع السياسات خطوات إضافية لبناء الثقة في التقدم الذي حققه حتى الآن. وعلى المدى القصير، يتعين عليهم تبديد عدم اليقين بشأن جودة الأصول المصرفية ودعم الجهود الرامية إلى تقوية الميزانيات العمومية في البنوك، من خلال إعادة الرسملة أو إعادة الهيكلة أو التصفية. ويتعين على البلدان أيضا أن تفي بالتعهدات التي قطعتها سابقا بشأن سياساتها من أجل تعزيز الموارد العامة وسن إصلاحات هيكلية شاملة.

ويجب استكمال هذه الخطوات بمزيد من التقدم نحو اتحاد مصرفي كامل وتكامل مالي أعمق. وبالنسبة للاتحاد المصرفي، يجب استكمال الخطوات المتخذة نحو إنشاء جهة تنظيمية موحدة بنظام لضمان تأمين الودائع على مستوى أوروبا وآلية لتسوية أوضاع البنوك تستند إلى موارد احتياطية مشتركة.

وذكر تقرير الاستقرار المالي العالمي أن الدين الأمريكي يمكن أن يحصل على درجات ائتمانية أدنى إذا لم تتجح جهود حل مشكلة "المنحدر المالي" في الولايات المتحدة، مما يمكن أن يُحدث أثرا سلبيا على ثقة الأسواق المالية.

وأشار تقرير الاستقرار المالي العالمي كذلك إلى أن الاقتصادات الصاعدة تواجه التحديات في الداخل ومن الخارج على حد سواء. فعلى الصعيد الداخلي، يواجه صناع السياسات مشكلة النمو المتباطئ والميراث القديم من النمو الائتماني السريع الذي كان سائداً في السنوات القليلة الماضية. ويعاني العديد من الاقتصادات الصاعدة كذلك من تقلب التدفقات الرأسمالية ومخاوف من سرعة انخفاض قيمة العملة. ولا يزال هناك متسع أمام بعض البلدان لتيسير سياساتها النقدية لمواجهة الصدمات المعاكسة الكبيرة على المستويين المحلي والخارجي، بينما لا تزال الدفعات التنشيطية من المالية العامة تمثل خط الدفاع الثاني. وقد نبه التقرير إلى أن إتاحة قدر كبير من التنشيط الائتماني المدفوع بالسياسات يمكن أن يزيد المخاوف المتعلقة بجودة الأصول مع احتمال أن يتسبب في إضعاف نمو إجمالي الناتج المحلي والاستقرار المالي في السنوات المقبلة.

التصحيح المالي يمضي على المسار المقرر

وفي نفس الوقت ذكر الصندوق في مستجدات "الراصد المالي" أن التصحيح المالي لا يزال جارياً على النحو المتوقع بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة. وتشير التنبؤات إلى تراجع العجز في الاقتصادات المتقدمة بحوالي ٠,٧٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، وحوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣، وهو ما يمثل حلاً وسطاً بين استعادة استمرارية أوضاع المالية العامة ودعم النمو. وفي معظم الاقتصادات الصاعدة، من المتوقع أن يظل العجز دون تغيير بشكل عام على مدار الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مما يوحي بأن وتيرة التصحيح أبطأ قليلاً مما كان متوقعا، وهو وضع يراه التقرير ملائماً بالنظر إلى القوة النسبية التي تنتم بها أوضاع المالية العامة في هذه البلدان ومخاطر التطورات السلبية التي تواجه الاقتصاد العالمي.

غير أن الصندوق يرى أن ذلك يثير بعض القضايا. فقد صرح السيد كارلو كوتاريللي، مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، وهي الإدارة التي تتولى إعداد تقرير "الراصد المالي"، قائلاً "إن التركيز على أهداف العجز الاسمي قد يؤدي إلى نقشف مالي مفرط إذا صار النمو ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة". وأضاف قائلاً: "بالنسبة للبلدان التي لديها الحيز الكافي لذلك، فمن الأفضل التركيز بدلا من ذلك على التدابير المطلوب تنفيذها لتحسين الموارد العامة".

وقال الصندوق إنه يجري تنفيذ تدابير نقشفية مالية واسعة النطاق في كل من إسبانيا وإيطاليا على مدار العامين القادمين، سعياً لاكتساب ثقة الأسواق. وأشار تقرير "الراصد المالي" إلى أن التصحيح لا يزال جارياً في بلدان منطقة اليورو الثلاثة التي تطبق برامج مدعمة بقروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي - وهي اليونان وأيرلندا والبرتغال، ولكن التدهور الذي طرأ مؤخراً على المناخ السياسي والاقتصادي في اليونان هو بمثابة تحذير من احتمال بداية "الإرهاق من التصحيح"، وهو ما يظل تهديداً لاستمرار تنفيذ البرامج.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً منخفضاً في العام القادم. (التغير %)

الاختلاف عن توقعات «آفاق الاقتصاد العالمي» في إبريل ٢٠١٢		التوقعات			
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
٠,٢-	٠,١-	٣,٩	٣,٥	٣,٩	٥,٣
٠,٢-	٠,٠	١,٩	١,٤	١,٦	٣,٢
٠,١-	٠,١-	٢,٣	٢,٠	١,٧	٣,٠
٠,٢-	٠,٠	٠,٧	٠,٣-	١,٥	١,٩
٠,١-	٠,٤	١,٤	١,٠	٣,١	٣,٦
٠,٢-	٠,١-	٠,٨	٠,٣	١,٧	١,٧
٠,٠	٠,٠	٠,٣-	١,٩-	٠,٤	١,٨
٠,٧-	٠,٤	٠,٦-	١,٥-	٠,٧	٠,١-
٠,٢-	٠,٤	١,٥	٢,٤	٠,٧-	٤,٤
٠,٦-	٠,٦-	١,٤	٠,٢	٠,٧	٢,١
٠,٠	٠,١	٢,٢	٢,١	٢,٤	٣,٢
٠,١-	٠,٢-	٣,٤	٢,٤	٣,٢	٥,٨
٠,٠	٠,٦-	٤,٢	٢,٧	٤,٠	٨,٥
٠,٢-	٠,١-	٥,٩	٥,٦	٦,٢	٧,٥
٠,١-	٠,٠	٢,٨	١,٩	٥,٣	٤,٥
٠,١-	٠,٠	٤,١	٤,١	٤,٩	٤,٨
٠,١-	٠,٠	٣,٩	٤,٠	٤,٣	٤,٣
٠,١-	٠,١-	٤,٥	٤,٥	٦,٢	٦,٠
٠,٤-	٠,٣-	٧,٥	٧,١	٧,٨	٩,٧
٠,٣-	٠,٢-	٨,٥	٨,٠	٩,٢	١٠,٤
٠,٧-	٠,٧-	٦,٥	٦,١	٧,١	١٠,٨
٠,١-	٠,٠	٦,١	٥,٤	٤,٥	٧,٠
٠,١	٠,٣-	٤,٢	٣,٤	٤,٥	٦,٢
٠,٥	٠,٦-	٤,٦	٢,٥	٢,٧	٧,٥
٠,٠	٠,٣	٣,٦	٣,٩	٣,٩	٥,٦
٠,٠	١,٣	٣,٧	٥,٥	٣,٥	٥,٠
٠,٠	٠,١-	٥,٣	٥,٤	٥,٢	٥,٣
٠,١-	٠,١-	٣,٣	٢,٦	٣,١	٢,٩

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠١٢.

١ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند وفيت نام.